

تفسير البحر المحيط

@ 115 @ وقال الزمخشري : حسبنا قلبه غافلين من أغفلته إذا وجدته غافلاً انتهى . { وَاتَّسَبَعَ هَوَاهُ } في طلب الشهوات { وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا } . قال قتادة ومجاهد : ضياعاً . وقال مقاتل بن حيان : سرفاً . وقال الفرّاء : متروكاً . وقال الأخفش : مجاوزاً للحد . قيل : وهو قول عتبة إن أسلمنا أسلم الناس . وقال ابن بحر : الفرط العاجل السريع ، كما قال { وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا } . وقيل : ندماً . وقيل : باطلاً . وقال ابن زيد : مخالفاً للحق . وقال ابن عطية : الفرط يحتمل أن يكون بمعنى التفريط والتضييع ، أي أمره الذي يجب أن يلزم ، ويحتمل أن يكون بمعنى الإفراط والإسراف أي { أَمَرَهُ } و { هَوَاهُ } الذي هو بسبيله انتهى . .

و { الْحَقُّ } يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، فقدّره ابن عطية هذا { الْحَقُّ } أي هذا القرآن أو هذا الإعراض عنكم وترك الطاعة لكم وصبر النفس مع المؤمنين . وقال الزمخشري : { الْحَقُّ } خبر مبتدأ محذوف والمعنى جاء الحق وزاغت العلل فلم يبق إلاّ اختياركم لأنفسكم ما شئتم من الأخذ في طريق النجاة أو في طريق الهلاك ، وجيء بلفظ الأمر والتخيير لأنه لما مكن من اختيار أيهما شاء فكأنه مخير مأمور بأن يتخير ما شاء من النجدين انتهى . وهو على طريق المعتزلة ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره { مِّن رَّبِّكُمْ } . قال الضحاك : هو التوحيد . وقال مقاتل : هو القرآن . وقال مكي : أي الهدى والتوفيق والخذلان من عند الله يهدي من يشاء فيوفقه فيؤمن ، ويضل من يشاء فيخذله فيكفر ليس إليّ من ذلك شيء . وقال الكرمانى : أي الإسلام والقرآن ، وهذا الذي لفظه لفظ الأمر معناه التهديد والوعيد ولذلك عقبه بقوله : { إِنْ زِلْنَا أَعْتَدْنَا لَلْظَّالِمِينَ } قال معناه ابن عباس . وقال السدّى : هو منسوخ بقوله { وَمَا * تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ } وهذا قول ضعيف ، والظاهر أن الفاعل بشاء عائد على { مِنْ } . .

وعن ابن عباس من شاء الله بالإيمان آمن ، ومن لا فلا انتهى . وحكي ابن عطية عن فرقة أن الضمير في { شَاءَ } عائد على الله تعالى ، وكأنه لما كان الإيمان والكفر تابعين لمشيئة الله جاء بصيغة الأمر حتى كأنه تحتم وقوعه مأمور به مطلوب منه . وقرأ أبو السمال قعنب وقلّ الحق بفتح اللام حيث وقع . قال أبو حاتم : وذلك رديء في العربية انتهى . وعنه أيضاً ضم اللام حيث وقع كأنه اتباع لحركة القاف . وقرأ أيضاً { الْحَقُّ } بالنصب . قال صاحب اللوامح : هو على صفة المصدر المقدر لأن الفعل يدل على مصدره وإن لم يذكر فينصبه معرفة كنصبه إياه نكرة ، وتقديره { وَقُولُ } القول { الْحَقُّ } وتعلق { مِنْ } بمضمر

على ذلك مثل هو إرجاء وإعلم . وقرأ الحسن وعيسى الثقفي بكسر لامى الأمر . .
ولما تقدم الإيمان والكفر أعقب بما أعد لهما فذكر ما أعد للكافرين يلي قوله {
فَلَا يَكْفُرُ} وأتى بعد ذلك بما أعد للمؤمنين ، ولما كان الكلام مع الكفار وفي سياق ما
طلبوا من الرسول صلى الله عليه وسلم (كانت البداءة بما أعد لهم أهم وأكد ، وهما طريقان
للعرب هذه الطريق والأخرى أنه يجعل الأول في التقسيم للأول في الذكر ، والثاني للثاني .
والسراقة قال ابن عباس : حائط من نار محيط بهم . وحكى أقصى القضاة الماوردي أنه البحر
المحيط بالدنيا . وحكى الكلبي : أنه عنق يخرج من النار فيحيط بالكفار . وقيل : دخان {
وَلَا يَنْسْتَفِيثُوا} يطلبوا الغوث مما حل بهم من النار وشدة إحراقها واشتداد عطشهم
{ يُغَاثُوا} على سبيل المقابلة وإلا فليست إغاثة . وروي في الحديث أنه عكر الزيت
إذا قرب منه سقطت فروة وجهه فيه . وقال ابن عباس : ماء غليظ مثل دردي الزيت . وعن
مجاهد أنه القيح والدم الأسود . وعن ابن جبير : كل شيء ذائب قد انتهى حره . وذكر ابن
الأنباري أنه الصديد . وعن الحسن أنه الرماد الذي ينقط إذا خرج من التنور . وقيل : ضرب
من القطران . .

و { يَشْوَى} في موضع الصفة لماء أو في موضع الحال منه لأنه قد وصف فحسن مجيء الحال
منه ، وإنما اختص { الْوُجُوهَ} لكونها عند شربهم يقرب حرها من وجوههم . وقيل : عبر